

أجود التقريرات

[526] القسمى وان لو حظت فانية في قسم خاص دون غيره فهى المهية المخلوطة
المأخوذة بشرط شئ (فقد تحصل مما ذكرناه) فساد ما ذهب إليه المحقق السبزواري وتبعه
عليه جملة من المتأخرين كصاحب التقريرات والمحقق صاحب الكفاية قدس الله أسرارهم من ان
الكلى الطبيعى هو نفس المقسم وان اللابشرط القسمى كللى عقلى قابل لان يكون صادقا على
الافراد الخارجية ومن الغريب انه قدس سره توهم اختصاص القول بكون الكللى الطبيعى هو نفس
اللابشرط القسمى ببعضهم مع ان صريح جل المحققين كشيخ الرئيس والمحقق الطوسى وشرح
التجريد وغيرهم هو ذلك وليت شعرى كيف غفل هو ومن تبعه عما ذكرناه مع وضوحه وتصريح اهل
الفن به ومن الغريب ايضا ما ذهب إليه المحقق صاحب الكفاية قده من ان المهية إذا اخذت
مقيدة بالارسال والسريان كانت من اقسام المهية بشرط شئ وذلك لانه ان اراد من التقييد
بالارسال اخذ المهية على نحو لا يكون معها خصوصية اعني به اعتبارها مجردة عن كل خصوصية
فقد عرفت ان هذا النحو من الاعتبار هو اعتبار كون المهية بشرط لا وهو اجنبى عن اعتبار
المهية بشرط شئ كما هو ظاهر وان اراد منه ان الالفاظ وان كانت موضوعة لنفس المهيئات بما
هى الا ان الواضع اشترط ان لا تستعمل هذه الالفاظ الا عند لحاظ تلك المهيئات سارية في افراد
ها فهو واضح البطلان ولعل الذي اوقعه فيما ذهب إليه انه تخيل ان المهية السارية هي التى
اخذ السريان فيها قيد او ان المقيد بكل امر وجودى يكون من قبيل المهية بشرط شئ مع
غفلته عن ان المهية السارية هي التى يكون السريان ثابتا لها في حد ذاتها المعبر عنها
باللابشرط القسمى وبالكللى الطبيعى وعن ان المهية بشرط شئ هي المهية المقيدة بخصوصية
خاصة من خصوصيات افرادها واما المقيد بما هو وصف ثابت لنفس المهية فليس من المهية بشرط
شئ في شئ اصلا والحاصل انا مهما شككنا في شئ لا نشك في ان الاطلاق مساوق لاختصاص المهية على
نحو يسرى الحكم الثابت لها إلى جميع افرادها فيكون مفاد اعتق رقبة مثلا بعد فرض تمامية
الاطلاق في الكلام مساوقا لمفاد اعتق أي رقبة وهذا المعنى لا يتحقق في فرض كون اللابشرط
القسمى كللى عقليا ولا يفرق في ذلك بين القول بكون الاطلاق مأخوذا في المعنى الموضوع له
والقول بكونه مستفادا من قرينة خارجية كمقدمات الحكمة هذا مضافا إلى ان كون اللابشرط
